الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٨١**

الأربعاء، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/65/691/Add.8)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/68/716/Add.8، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/68/716/Add.7، دفعت غرينادا المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة بالبنود ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٦.

أرجو من مقرر اللجنة الخامسة، السيد كين سياه، ممثل سنغافورة، أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة على الجمعية العامة في بيان واحد.

السيد سياه (سنغافورة)، مقرر اللجنة الخامسة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي جرى النظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة للجمعية العامة.

لقد اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ٣ إلى ٢٨ آذار/مارس، وعقدت ثماني جلسات عامة وجولات عديدة من المشاورات غير الرسمية والمشاورات غير الرسمية الجانبية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بخصوص البند ١٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ”إدارة الموارد البشرية“، توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/690/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وبخصوص البند ١٤٠ من جدول الأعمال، المعنون ”وحدة التفتيش المشتركة“، توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/819، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وبخصوص البند ١٤٦ من جدول الأعمال، المعنون ”تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين“، توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/683/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وبخصوص البند ١٣٤ من جدول الأعمال، المعنون ”الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“، توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/689/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار بشأن المواضيع الخاصة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، والذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وبخصوص نفس البند من جدول الأعمال، توصي اللجنة أيضا باعتماد بيان واحد عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. ويرد تقرير اللجنة الخامسة ذو الصلة في الوثيقة A/68/820.

وبخصوص البند ١٣٢ من جدول الأعمال، المعنون ”استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، توصي اللجنة الجمعية العامة – في الفقرة ١٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/691/Add.1 باعتماد مشروعي قرارين. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الأول المعنون ”المشتريات“ ومشروع القرار الثاني المعنون ”التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“ كليهما دون تصويت.

وتوصي اللجنة في الفقرة ١١ من التقرير نفسه الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع المقرر بشأن المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا، الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وأشكر الوفود على تعاونها خلال المفاوضات، وأؤكد لها أن الإجراءات المتخذة خلال الجلسة الرسمية الرابعة والثلاثين للجنة الخامسة ترد في التقارير المعروضة عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما لم يكن هناك أي اقتراح مقدّم في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وعليه، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو الموقف.

إن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة قد جرى الإعراب عنها بوضوح في اللجنة، وهي مدونة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤١٠/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن:

> ”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكّر الوفود أيضا بأنه بموجب المقرر ٤١٠/٣٤ تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق فقط، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت في مشاريع القرارات والمقررات بالطريقة نفسها المتبعة في اللجنة الخامسة، ما لم يكن هناك إخطار مسبق بخلاف ذلك.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/691/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروعا قرارين أوصت بهما اللجنة الأولى في الفقرة ١٠ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ١١ من التقرير ذاته.

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين الأول والثاني وفي مشروع المقرر.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار الأول المعنون ”المشتريات“. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٦٣/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني بعنوان ”التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٦٤/٦٨).

نبت الآن في مشروع المقرر، المعنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع المقرر (المقرر ٥٤٩/٦٨باء).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/689/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها. نبدأ بمشروع القرار المعنون ”المواضيع الخاصة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٤٧/٦٨باء).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب باسم حكومة كمبوديا الملكية، عن رأي كمبوديا في الإعانة المالية المقدمة إلى الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، في إطار البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

بداية، أود أن أعرب عن امتناني الصادق للأمين العام على النداء الذي وجّهه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى المجتمع

الدولي لمساعدة كمبوديا في الوقت المناسب لحل الأزمة المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية.

وعقب صدور تقرير الأمين العام (A/68/532) المعنون ”طلب تقديم إعانة إلى الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية “ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عُرِض مشروع قرار في إطار اللجنة الخامسة استنادا إلى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وترى الحكومة الملكية لكمبوديا أن التحقيقات مع كبار قادة نظام الخمير الحمر الذين يعتقد أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم الجسيمة المرتكبة، إلى جانب محاكمتهم، تشكلان مطالب رئيسية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان تلك. ومن شأن محاكمة هؤلاء المجرمين أن تؤدي دورا رئيسيا في استعادة كرامة الضحايا وتحقيق العدالة لهم، فضلا عن المساعدة في تعزيز سيادة القانون، وإرسال رسالة قوية مفادها أنه لا تسامح مع الجرائم من هذا القبيل في المجتمع الإنساني.

وتثني الحكومة الملكية لكمبوديا على الجهود التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧، والتي أخذت بعين الاعتبار احتياجات العنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية.

وفي عام ٢٠١٤، قدمت الحكومة الملكية لكمبوديا مساهمتها المعتادة البالغة ١,٧ مليون دولار في تكاليف تسيير أعمال المحكمة، علاوة على مبلغ إضافي قدره ١,١ مليون دولار لتغطية مرتبات الموظفين الوطنيين في الدوائر الاستثنائية، بمن في ذلك الموظفون القضائيون، في الربع الأول من السنة المالية، بما يبلغ إجمالي قيمته ٢,٨ مليون دولار، وهو يمثّل ما يزيد على ٤٠ في المائة من الميزانية المقدرة لسداد تكلفة العنصر الوطني والبالغة ٦,٤ ملايين دولار. وإجمالا، فقد قدمت الحكومة الملكية ما يربو على ٢٠ مليون دولار منذ إنشاء الدوائر الاستثنائية في عام ٢٠٠٦، منها أكثر من ١٠ ملايين دولار نقدا، و ١٠ ملايين دولار في شكل مساهمات عينية.

وبروح من التعاون، ترحب حكومة كمبوديا الملكية على موافقة اللجنة الخامسة على تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ووفقا لما جاء في البيان المشترك الصادر عن الحكومة الملكية لكمبوديا ووفد الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فقد وافق وفد الأمم المتحدة الرفيع المستوى على أن يبذل السفير ديفيد شيفر، الخبير الخاص للأمين العام، قصارى جهوده في العمل مع ممثلي الحكومة الملكية لكمبوديا، على تعبئة مزيد من الموارد المالية للميزانية المخصصة للعنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٤ . وتحث الحكومة الملكية جميع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من التبرعات إلى العنصرين الوطني والدولي في الدوائر الاستثنائية على حد سواء. وترحب الحكومة الملكية لكمبوديا بتأييد مجموعة الدول المهتمة للميزانية الجديدة، وتناشد بقوة الجهات المانحة من أجل توفير الدعم المالي الذي تحتاج إليه الدوائر الاستثنائية.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الحكومة الملكية لكمبوديا على التزامها الراسخ بوضع حد للإفلات من العقاب على الأعمال الوحشية التي تعرض لها الشعب الكمبودي في ظل نظام الخمير الحمر. ونؤكد من جديد التزامنا المستمر بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة من أجل كفالة أن تنجح الدوائر الاستثنائية بالمحاكم الكمبودية في الوفاء بولايتها بطريقة دائمة وأن تحقق أهدافها.

السيد سانشيز أذكوي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون أعمالنا مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأن أطلب منكم أن تنقلوا تحياتنا إلى الأمين العام.

يعبر البيان التالي عن موقف الوفد الكوبي من تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٣٤ من جدول الأعمال، ”الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“ (A/68/689/Add.1). تود كوبا أن تدلي ببيان عن موقفها من القرار ٢٤٧/٦٨ باء، ”المواضيع الخاصة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“، وبخاصة الباب الثامن، المتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

تعرب كوبا عن استيائها من اعتماد الفقرة ١٣ من القرار التي تنص على الإذن للأمين العام باستخدام أموال من صندوق رأس المال المتداول للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ومن الحساب الخاص من أجل تغطية العجز البالغ قدره ١٥٥ مليون دولار في المخطط العام لتجديد مباني المقر. وكما نعلم، فإن العجز جاء نتيجة تصاعد التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وعدم كفاية الإجراءات التشريعية من جانب الدول الأعضاء، التي لم تتمكن من حل هذه المسألة في الوقت المناسب. وعلى الرغم من أن الفقرة تحتوي في الواقع على ضمانات بأن هذا الإجراء يتم على أساس استثنائي، ولا يمثل سابقة، فإن ذلك لا يمنع أن القرار لا يزال يشكل انتهاكاً للفقرة ٥ من القرار ٢٥٠/٦٨، المعنون ”صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“، التي تحدد مصارف صندوق رأس المال. لا يزيد إجمالي رأس المال على ١٥٠ مليون دولار فقط، وذلك لا يكفي لتغطية العجز.

هناك إجراءات محددة لاستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، وما فتئت الدول الأعضاء تؤكد عليها في كل ميزانية لفترة سنتين. وفي الواقع، ذلك بالضبط ما فعلناه للتو في الجزء الرئيسي من جلسات اللجنة الخامسة. ومع ذلك فإن هذه هي المرة الثانية التي يتعرض فيها الإجراء للانتهاك خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وذلك يعرض للخطر الاستقرار المالي للمنظمة، وقدرتها على الوفاء بالنفقات غير المنظورة. وترى كوبا أن من مسؤولية الدول الأعضاء أن تحول دون أن تتحول الاستثناءات إلى ممارسة متبعة أو أن تخلق سوابق ذات مردود سلبي في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت. وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/690/Add.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها. نبتُّ الآن في مشروع القرار، المعنون ”إطار التنقل“. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢٦٥/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام، السيد بان - كي مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقديري للجمعية العامة على القرارات العديدة المهمة التي يتعين عليها اتخاذها بعد ظهر اليوم عقب الجولة الأخيرة من المناقشات حول مستقبل منظمتنا. سوف تسهم تلك القرارات في زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وطابعها العالمي وتركيزها، على النحو الذي سعينا لبنائه معا على مدى السنوات الماضية.

وأود أن أشيد على وجه الخصوص باعتماد الجمعية للتو اقتراحي الداعي إلى إنشاء إطار للتطوير الوظيفي وتنقل

الموظفين (القرار ٦٨/٢٦٥). وأتوجه بالشكر إلى جميع الممثلين هنا، وإلى المسؤولين الآخرين الذين أسهموا في هذا الإنجاز، وهم كثر. وأود أن أعرب عن امتناني للجمعية على انخراطها البناء وما تقدمه من دعم، وأود أن أهنئ الأعضاء على القرار المتبصر الذي اتخذوه. إن إنشاء إطار منظم للتنقل هو تطور تاريخي تشهده الأمم المتحدة. سوف يسمح لنا التنقل بإدارة موردنا الأثمن، ألا وهو العاملون، على نحو أكثر إستراتيجية بكثير مما نفعل اليوم. وإذ نقوم بتنفيذ الإطار، نستطيع أن نحسن أداءنا على الصعيد العالمي في تنفيذ الولايات التي تعهد بها الجمعية العامة إلى الأمم المتحدة.

نتيجة اليوم هي جزء من إستراتيجية أكبر لبناء أمانة عامة حديثة وذات طابع عولمي بحق تتصف بقدر أكبر من المرونة وسرعة الاستجابة للمطالب الكثيرة الملحة في جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي سبيل تحقيق ذلك، ما فتئنا نعمل على تحديث ممارساتنا في إدارة أعمالنا خلال السنوات الماضية، بما في ذلك من خلال المبادرات التحولية مثل إنسبيرا، وأوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فيما يتعلق بإصلاح الموارد البشرية، ما برحنا نتطور، اعتبارا من عام ٢٠٠٩ مع اتخاذ قرار الجمعية العامة بشأن تبسيط العقود ومواءمة شروط الخدمة.

اليوم، باعتماد إطار التنقل المنظم، تكون الجمعية العامة قد مهدت السبيل أمام الأمم المتحدة وموظفيها لاتخاذ خطوة كبيرة نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في أن تكون قوتنا العاملة بحق عولمية وديناميه وقادرة على التكيف. باتباع نهج منظم حيال التنقل، نستطيع أن يكون منحانا أكثر إستراتيجية في نشر الموظفين في شتى أنحاء العالم من أجل الوفاء بمهمتنا على الصعيد العولمي. سوف يمكن الإطار الموظفين من التمتع بحياة وظيفية أكثر جدوى بوصفهم أفراداً متعددي المواهب والمهارات. وخلال العملية، سوف يكتسبون القدرة على الوفاء بالاحتياجات المتنوعة للمنظمة بصورة أفضل. وسوف يمكننا الإطار أيضا من تقاسم أعباء الخدمة على نحو أكثر فعالية في مراكز العمل الأكثر صعوبة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى ممثلي الموظفين على ما قدموه من مساهمات ومدخلات أثناء العملية التي أفضت إلى الاقتراح الذي حظي الآن بالموافقة. لم يكن الأمر سهلا على الدوام، ولكن مع مرور الوقت عملنا جاهدين معا من أجل وضع خطة مجدية تنطوي على إمكانات هائلة لتحقيق الفائدة للمنظمة ولموظفيها على السواء. وأعلم أنه ربما تكون هناك شواغل تساور بعض الموظفين بشأن تأثير هذا الإطار الجديد؛ بيد أن ذلك أمر طبيعي. فأنا على ثقة من أنه عقب تنفيذه، سوف يقر جميع الموظفين بفوائد التنقل من حيث بناء حياتهم الوظيفية، وتوسيع آفاقهم، واكتسابهم معارف متنوعة سوف تكون لهم ذخراً طوال حياتهم المهنية.

يشكل ذلك جزءا كبيراً مما يعنيه التنقل. لقد اتسمت العملية التي أثمرت هذا النجاح اليوم بالشفافية والانفتاح واستنادها إلى الحوار. وسنحافظ على هذا النهج البناء ونحن نستعد لتدشين الإطار الجديد عام ٢٠١٦. وحتى ذلك الحين، سنكون في فترة انتقالية، تحضيرية. ونحن نمضي إلى الأمام، سأسعى جاهداً للتأكد من أن شواغل الدول الأعضاء ورغباتها تحظى بالاهتمام.

واليوم، ستتخذ الجمعية عددا من القرارات الهامة الأخرى التي ستعزز استراتيجيتنا التحويلية الشاملة. وأنا لن أستعرضها جميعا ولكني أود أن أسلط الضوء على عدد قليل منها.

وأعرب عن تقديري للدعم الأساسي الذي تقدمه الجمعية العامة لجهودي المتواصلة الرامية إلى تعزيز المساءلة في المنظمة ولا سيما، ما تظهره الدول الأعضاء من تشجيع بخصوص الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر في المؤسسة. وأنا ملتزم تماما بهاتين المبادرتين. كما أشيد بمقررات الجمعية

المتعلقة بإضافة موارد لتعزيز منظومة معاهدات حقوق الإنسان بما له من أهمية كبيرة.

وأشكر الجمعية على الإقرار بضرورة تمويل أوجه العجز في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر. وإنني أتطلع إلى قرار الدول الأعضاء بخصوص الاعتمادات النهائية خلال الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين.

وفي الوقت نفسه، أقر بأنه لا يوجد حتى الآن اتفاق حول مرفق شراكات الأمم المتحدة المقترح وأنه لا تزال هناك مسائل هامة يتعين معالجتها.

ولا بد لنا من الاعتراف بأن الشراكة تحدث وتتنامى وبأنها حقيقة. وهذه الملاحظة أصدق اليوم مما كانت عليه عندما دعوت لأول مرة، قبل أكثر من عامين، إلى توفير قدرات كافية للأمم المتحدة للدخول في شراكات. والهدف من اقتراح مرفق الشراكات هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق المزيد من المساءلة والاتساق والكفاءة في أنشطة الأمم المتحدة في مجال الشراكات وتوسيع نطاقها.

وفي وقت لم يبق فيه أمامنا سوى أقل من ٧٠٠ يوم لتسريع خطى التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفيما تلوح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الأفق، من الضروري أن نقرن طموحاتنا بوسائل ملموسة لتحقيقها. وتسخير قوة الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية، سيساعد الأمم المتحدة على الوفاء بأولويات وولايات الدول الأعضاء. ولذلك، أتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الاقتراح والتوصل إلى اتفاق يتيح للأمم المتحدة الاستفادة من مكامن قوة الشركاء الخارجيين واتباع نهج متماسك وقابل للمساءلة حيال الشراكات.

وقد تعهدت منذ أيامي الأول في المنصب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة والكفاءة والقدرة على التنقل في الأمم المتحدة. وتلك أهداف تتشاطرها الدول الأعضاء وموظفونا الذين يعملون يوميا بتفان، والذين يخدم الكثيرون منهم في ظل ظروف صعبة وخطيرة. وأشكر الأعضاء على التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. فالمقررات التي اتخذتها الجمعية ذات أهمية جوهرية بالنسبة لقدرة الأمم المتحدة على التكيف مع المشهد العالمي المتغير. فلننظر إلى النجاح الذي حققناه هنا باعتباره دلالة على قدرتنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية، ولنتصدى للتحديات المقبلة بمزيد من الثقة في قدرتنا الجماعية على تعزيز الأمم المتحدة. وأشكر الأعضاء على حسن قيادتهم والتزامهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلي ببيان بعد اتخاذ المقررات.

السيد ماير - هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يسرنا جدا حضور الأمين العام معنا اليوم، وهو يوم نبت فيه في أمر ذي أهمية بالغة بالنسبة له أيضا.

يحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين، ألبانيا والبوسنة والهرسك، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي من أشد مؤيدي إصلاح إدارة الموارد البشرية ومبدأ التنقل المنظم منذ أمد بعيد. ونحن نؤيد تأييدا كاملا هدف جعل عمل الأمم

المتحدة أكثر فعالية وكفاءة من خلال تنفيذ نظام حديث للموارد البشرية وتعزيز ثقافة تنظيمية تمكن الموظفين على اختلاف رتبهم من تقديم أفضل ما عندهم.

وينبغي النظر إلى إطار التنقل في هذا السياق العام. ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق على إطار التنقل المنظم المنقح الذي قدمه الأمين العام. ونعتقد أن إطار التنقل الجديد سيسهم على نحو هام في تحسين قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها عن طريق تعزيز مهارات وخبرات موظفيها الذين يمثلون أثمن ما تملكه المنظمة من أصول، حسبما أكدنا مرارا وتكرارا. ونرحب أيضا بالمشاركة البناءة من قبل جميع الشركاء وبالمداولات المستفيضة التي تمكنا من إجرائها بشأن هذه المسألة الهامة. فالوقت قد حان الآن لتنفيذ الإطار. ونحن نتطلع إلى إدراك الفرص التي سيتيحها التنقل، بما يعود بالنفع على المنظمة وجميع الموظفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/819)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

تقرر ذلك.

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٨/٢٦٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/683/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار، المعنون ”بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا“. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٨/٢٦٧)(A.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/68/91)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أحاطت علما، في جلستها العامة الستين المعقودة في ٥

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بتعيين جمهورية تنزانيا المتحدة والدانمرك وقطر وموريتانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية أحاطت علما بتعيين جامايكا عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأوروغواي عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك في جلستيها العامتين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين المعقودتين في ١٠ شباط/فبراير و ٧ آذار/مارس ٢٠١٤.

كما يذكر الأعضاء أنه لا يزال هناك مقعد شاغر يتعين شغله من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وبعد التشاور مع رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عُينت باراغواي عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تبدأ في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

مشروع قرار A/68/L.37

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/820)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قد اعتمدت في إطار البند ١٢٥ من جدول الأعمال، القرار ٦٨/٢ خلال جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويتذكر الأعضاء أيضا بأن الجمعية قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٢٥، بشكل مشترك مع البندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال، خلال جلستها العامة ٥٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/68/L.37، المعنون ”تدعيم وتعزيز فعالية أداء منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان“.

أعطي الكلمة الآن لميسري مشروع القرار A/68/L.37.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية المعنية بتدعيم وتعزيز الأداء الفعال لمنظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وهما تونس وأيسلندا.

لقد قال الأمين العام:

”إن نظام الأمم المتحدة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، الذي يجمع بين القيم النبيلة والتدابير العملية المتخذة لتحقيقها، يعد أحد أكبر الإنجازات التي تحققت في تاريخ الكفاح العالمي من أجل حقوق الإنسان. حيث تقع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في صميم النظام الدولي الخاص بحماية حقوق الإنسان“.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، كان من الواضح جدا لنا منذ البداية مدى أهمية أن يتم الانتهاء بنجاح من العملية بتوافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء. إننا نؤمن بأنه من خلال اعتمادنا لمشروع القرار المعروض علينا، A/68/L.37، فإننا سنقوم في الواقع بتعزيز وتحسين النظام لأن مشروع القرار يتضمن تغييرات وتوصيات هامة، من أجل تحسين نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

ويقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين عملية تقديم التقارير من خلال اتخاذ تدابير من قبيل قوائم المسائل قبل تقديم التقارير والوثائق الأساسية الموحدة، والحوار التفاعلي والملاحظات الختامية.

ويعزز وضوح وإمكانية الوصول إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، عن طريق التداول بالفيديو والبث عبر الإنترنت وتدابير أخرى. كما يعزز أهمية العملية الانتخابية ونوعية الخبراء. ويتخذ إجراءات لتعزيز الكفاءة بشكل يحد من تكلفة مدة الجلسات أسبوعيا، فيما يخص بعض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما يناهز نصف مليون دولار، أو بفعالية من حيث التكلفة تصل إلى ٤٥ في المائة. ويعزز أهمية استقلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والدول الأعضاء فيها. ويتيح تخصيص مدة جلسات للهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بشكل واقعي وقابل للتبرير وعلى أساس يقوم على الأدلة، وبناء على هذا النموذج، فإنه يخصص ما يناهز ٢٠ أسبوعا إضافيا من مدة الجلسات، مما يقترب من زيادة نسبتها ٣٠ في المائة. وأخيرا، ينص مشروع القرار على عنصر تعزيز للقدرات بشكل كبير. وتلك إنجازات قابلة للقياس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أواصل بالنيابة عن ميسري العملية الحكومية الدولية.

إن المناقشات التي جرت بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين خلال العملية، أدت أيضا إلى زيادة إدراك الدول الأعضاء هنا في نيويورك لمنظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان المعقدة، والحوار بين أصحاب المصلحة كان ممارسة سليمة في حد ذاتها.

في هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا الصادق للميسرين على إسهامات الدول الأعضاء في العملية. وعلى الرغم من أن المفاوضات لم تكن سهلة، فإنها تبين بوضوح هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

واستفاد الميسران خلال العملية أيضا من خبرات وتجارب عدد من أعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات، وأتيحت لهما الفرصة للاجتماع مع معظم اللجان ورؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في عدد من المناسبات. إن هذه التفاعلات قيمة، ونود أن أشكر محاورينا على تشاطرهم لخبراتهم القيمة معنا.

وبالمثل، عقد الميسران عددا من الاجتماعات مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واستفادا من وجهة نظرهم بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ونعرب عن امتناننا لإسهامهم.

وأخيرا، نود أن نشير إلى الإسهام والدعم الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها للعملية الحكومية الدولية. ونحن ممتنون لجهودهما التي لا تعرف الكلل في دعم منظومة الهيئات المنشأة بمعاهدات.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن تقديري إلى سلفي، السفير ديسرا بيركايا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على ما يبذله من جهود وعلى إسهامه القيم في نجاح المشروع الحالي.

ومن الواضح بأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان يمثلان عملية مستمرة. ويحدونا الأمل في أن يجري من خلال العملية الحكومية الدولية تعزيز

مسؤولية ومساءلة كل أصحاب المصلحة، من خلال مشروع القرار المعروض علينا (A/68/L.37).

لكن التزامنا تجاه المنظومة لا يتوقف هنا. بعد اعتماد مشروع القرار، يتعين أن يجري التركيز على تنفيذه، وفي نهاية المطاف، سوف يقاس نجاحنا بتأثيره على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارA/68/L.37 المعنون ”تدعيم وتعزيز فعالية أداء منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.37؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢٦٨/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي يود أن يدلي ببيان في أعقاب اعتماد القرار ٢٦٨/٦٥.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. إن البلدان المرشحة تركيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

إنني آخذ الكلمة فيما يخص اعتماد القرار ٢٦٨/٦٨، المتعلق بتعزيز فعالية أداء منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ويمثل اليوم خطوة هامة طال انتظارها، من أجل تعزيز وتوطيد فعالية أداء منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

ونعتقد أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة الآن كان نتيجة لعملية مناقشات طويلة ومستفيضة وهو على قدر كبير من الأهمية المباشرة والفورية للنظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تكمن في قلب النظام وأساسية في ترجمة قواعد حقوق الإنسان العالمية إلى تدابير عملية لضمان الحماية الفعلية لجميع أصحاب الحقوق. لذلك، فإن استدامتها وفعاليتها وكفاءتها عناصر رئيسية في الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

لذلك يشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط، بما في ذلك من خلال التدابير المحددة، في مناقشات الجمعية العامة على امتداد السنتين والنصف السنة الماضية. وموقفنا الثابت مؤداه أنه لا بد لنتيجة تلك العملية من أن تعزز من قدرة مجموعة المعاهدات في تناول الزيادة في عدد التصديقات وتقديم التقارير والمراسلات الانفرادية إليها بطريقة أنجع وحسنة التوقيت، ووضع نظام مجموعة المعاهدات على نحو مستدام. وشددنا أيضاً على أنها لا بد من أن تفضي إلى رفع مستوى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بالإبلاغ وتنفيذ الملاحظات الاستنتاجية على نحو أفضل.

ونلاحظ أن النص النهائي المعروض علينا يمثل حلا توفيقيا يهدف إلى الأخذ في الحسبان وجهات النظر المتباينة لدى جميع الوفود، ولكنه يرتكز على هدف تتشاطره جميع الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الملحة التي تواجه مجموعة المعاهدات وتأكيد دورها الرقابي الفريد، كما ورد في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجسد أيضاً التفاهم المشترك على أنه لا يمكن أن القيام بخطوة موثوقة نحو تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان إلا بإيجاد حل متوازن لتحقيق وفورات في التكاليف والكفاءة، وتخصيص وقت إضافي للاجتماعات على أساس عبء العمل المقدر وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن بغير بتلك الطريقة تحقيق العدالة في المشاورات المستفيضة لذوي المصالح، وهي مشاورات تقودها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتوفر أساساً للمداولات في الجمعية العامة.

أود مرة أخرى أن أشدد على المساهمة العملية المحتملة لقرارنا المتخذ اليوم في تدعيم نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. بينما نرحب باتخاذ القرار ٢٦٨/٦٨، نشدد على الأهمية الفائقة لقيام ذوي المصالح بتنفيذه. وما برحنا نشجع من خلال المناقشات على قيام أصحاب المصالح المختلفين باتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، لتعزيز وتحسين أساليب عملها، ونثق بأن القرار الذي اتخذ اليوم سوف يزيد من تيسير تلك الجهود. كذلك نحيط علماً بالدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وإلى مكتب المفوضة السامية لمواصلة العمل على زيادة التنسيق في عملية الإبلاغ وإمكانية التنبؤ بها.

أود أن في ذلك الصدد، أن أشدد على الموقف الحيوي للاتحاد الأوروبي الذي تم الإعراب عنه طيلة العملية، وهو موقف هام لتنفيذ القرار الذي اتخذ تواً، واحترام اختصاصات واستقلال مختلف ذوي المصالح، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدة، كما ورد في معاهدات حقوق الإنسان وأكدته الجمعية العامة في القرار. والاتحاد الأوروبي إذ يبقي ذلك الاعتبار الرئيسي في الأذهان، يتفهم القرار ٢٦٨/٦٨.

نلاحظ المناقشات المكثفة والعميقة في الجمعية العامة التي دارت في دوراتها الثلاث الماضية والتي ساعدت في تحديد التوصل إلى حل بتوافق الآراء فيما بين جميع الوفود. نشكر الميسرين، الممثل الدائم لأيسلندا، السفيرة غريتا غونارسدوتير، والممثل الدائم لتونس، السفير محمد خيري، ونشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، السفير ديسرا بيركايا، وأفرقتهم على تفانيهم وصبرهم وجهودهم الدؤوبة في بلوغ ذلك الهدف.

كذلك نشكر جميع الوفود على تعاونها الوثيق ومشاركتها في العملية. ونرحب بالخبرة الفنية التي يقدمها جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك خبراء الهيئة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ودعم المفوضة السامية ومكتبها في التوصل إلى القرار الذي اتخذناه اليوم.

إن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات جزء حيوي من جهودنا المشتركة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها كما أبرزت ذلك زيادة عدد التصديقات، وفي بعض الحالات وصلت تقريباً إلى درجة التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان الدولية. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن اتخاذ القرار ٢٦٨/٦٨ اليوم سوف يعزز من الخطوات التي يتخذها جميع ذوي المصالح – الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والدول الأطراف، ومكتب المفوضة السامية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني – من أجل تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وسنواصل إيلاء الاهتمام الوثيق لأثر القرار خلال عملية تنفيذه في السنوات المقبلة بأمل أن يترك القرار الذي اتخذناه اليوم أثراً حقيقياً وإيجابياً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق الحريات الأساسية للجميع.

السيد كياو تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أتكلم بشأن هذه المسألة الهامة بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا وميانمار.

أود أن أعرب عن أخلص وأحر تهاني الرابطة للميسرين، الممثلين الدائمين لأيسلندا وتونس، على توجيههما بتفانٍ المشاورات التي أدت إلى تكليل العملية الدولية الحكومية بالنجاح. أود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، الميسر السابق على جهوده الحازمة.

لقد شاركت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بصورة فاعلة وبناءة في المشاورات للتوصل إلى وثيقة مجدية ومتوازنة

تعزز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتقدر الرابطة الخطوات المحددة التي قام بها الميسران للاستجابة لشواغلنا وإدراج اقتراحاتنا في النص. خلال عملية التفاوض، أبرزت الرابطة خمس قضايا ذات أهمية رئيسية بالنسبة لنا. وأود أن أكرر مواقف الرابطة في ما يتعلق بالعملية.

أولا، في ما يتعلق بنوعية وكفاءة النظام، قدمت الرابطة دعمها القوي للمقترحات الواردة في القرار ٢٦٨/٦٨ لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك تبسيط إجراءات عملية الإبلاغ، وتقديم الوثائق الأساسية المشتركة، وتحديد عدد الكلمات في ما يتعلق بعدد الأسئلة وتحديد عدد الكلمات الواردة في تقارير الدول الأطراف والمدرجة في الفقرة ١٥. نشدد على وجوب تطبيق جميع التدابير الرامية إلى تحسين نوعية وكفاءة النظام بطريقة موضوعية وغير منحازة بالنسبة لجميع أصحاب المصالح المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

ثانياً، في ما يتعلق بضمان الاستدامة المالية للنظام، أيدت الرابطة الاقتراح الخاص بزيادة الوقت المخصص للاجتماعات والوارد في الفقرة ٢٦، وتأمل بأن يعالج ذلك مسألة استمرار الأعمال المتراكمة. ونشجع خبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على الاستمرار في تحسين الفعالية بنظرها على الأقل في تقريرين ونصف التقرير في الأسبوع، كلما اقتضى الأمر ذلك، أي خمسة تقارير على الأقل بموجب البروتوكولات الاختيارية. ونشدد على تخصيص هامش إضافي بين اللجان في الفقرة ٢٦ (ج)، على أساس عبء العمل المتوقع في معالجة العمل المتراكم. وعلاوة على ذلك، بينما نؤيد التدابير الخاصة بتحقيق وفورات في التكلفة، نشدد على أهمية وضرورة توفير محاضر موجزة للحوار بشأن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات مع الدول الأطراف بحيث تصدر كما ورد في الفقرة ٢٤. ونشدد على أن البث على شبكة الإنترنت ينبغي له بأي شكل من الأشكال أن يحل محل إصدار هذه المحاضر.

ثالثاً، في ما يتعلق بزيادة إمكانات بناء القدرات لدى مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الرابطة المقترحات المتعلقة ببناء القدرات والواردة في الفقرات من ١٧ إلى ١٩ التي نأمل بأن تجني منها الدول الأطراف فائدة كبيرة لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية. وينبغي القيام بهذه المساعدة بناء على الطلب، وبالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها ووفقاً لمبدأ الملكية الوطنية. تلك المبادئ متجسدة في الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة وفي الفقرتين ١٧ و ١٩ من منطوق مشروع القرار.

ترى رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه ينبغي النظر في هاتين الفقرتين مقترنتين على الدوام، وأن توفرا التوجيه المطلوب للإطار المرجعي المتعلق بعمل أي من الموظفين المحتملين لشؤون بناء القدرات في المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بهدف كفالة الالتزام بتلك الولاية. ومن شأن أنشطة بناء القدرات – التي تتخذ شكل التعاون الثلاثي الأطراف مع المنظمات الإقليمية – أن تسهم في تعزيز الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان، من قبيل اللجنة الحكومية الدولية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، عند تطبيق المبادئ ذاتها.

رابعا، وفيما يتعلق بتحسين وتعزيز التواصل والتفاعل بين الهيئات المنشأة وفقا للمعاهدات والدول الأطراف، فإن من المهم أن يعترف القرار بالدول الأطراف بوصفها أصحاب مصلحة رئيسية في منظومة هيئات المعاهدات، فضلا عن الحفاظ على مبدأ التعاون والحوار الحقيقيين. ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي مواصلة الممارسات القائمة فيما يتعلق بتشاطر قائمة المسائل مع الدول الأطراف خلال بضعة أيام سابقة للحوار بين الدول الأطراف وهيئات المعاهدات. ونؤيد تضمين الفقرة ٣٩ بشأن الاجتماعات السنوية لرؤساء هيئات

المعاهدات مع الدول الأطراف في جميع معاهدات حقوق الإنسان، التي عقدت في جنيف ونيويورك، بهدف كفالة توفير منتدى للحوار التفاعلي المفتوح. ونرى أن ذلك يوفر نهجا فعالا لزيادة التفاعل وتحسين قنوات الاتصال بين كلا الطرفين.

خامسا، فيما يتعلق بالحفاظ على استقلالية الدول الأعضاء ومساءلتها في إطار الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، فإننا على اعتقاد راسخ بأن مصداقية أعضاء تلك الهيئات واستقلاليتهم ونزاهتهم تمثل أمرا أساسيا لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها. وعليه، فإنه يسر الرابطة أن تنّوه إلى اعتماد رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان مبادئ أديس أبابا التوجيهية في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن الرابطة ما تزال تشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ بعض الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات لتلك المبادئ التوجيهية. ونشجع تلك الهيئات على القيام بذلك. وإنه لمن دواعي سرورنا أن الفقرة ٣٧ تشجع هيئات المعاهدات على التماس آراء الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين عند استعراض المبادئ التوجيهية، على نحو نرى أنه يساعد على تحسينها.

وعلاوة على ذلك، تشدد الرابطة على أن من الأهمية بمكان أن يراعي تكوين هيئات المعاهدات على النحو الواجب، في جملة مسائل أخرى، عدالة التوزيع الجغرافي، وتوازن التمثيل الجنساني، فضلا عن الخلفية المهنية للأعضاء، علاوة على تمثيل مختلف النظم القانونية. ومن المهم أيضا أن يتولى الأعضاء المرشحون للعمل في تلك الهيئات مهامهم بصفتهم الشخصية، وأن يتحلوا بأخلاق رفيعة ونزاهة وكفاءة معترف بهما في مجال حقوق الإنسان.

ونتطلع – بروح من تعزيز وترسيخ فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان – إلى تنفيذ القرار، ونؤكد مجددا تأييد الرابطة الكامل لذلك، فضلا عن الاضطلاع بدور بنّاء في ذلك الصدد. وسنكون ممتنين لتسجيل النسخة الكاملة لهذا البيان في المحاضر الرسمية للجلسة، إن أمكن ذلك.

السيد زيهندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا الممثلين الدائمين لأيسلندا وتونس، بصفتهما ميسرين مشاركين، والممثل الدائم لإندونيسيا والأفرقة التابعة لهم، لجهودهم المثابرة التي مكنتنا من اختتام هذه العملية بنجاح.

ومنذ بدء المشاورات الشاملة بشأن عملية تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان – التي أطلقتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جنيف في عام ٢٠٠٩، ثم تواصلت عقب ذلك هنا في الجمعية العامة – ما فتئت سويسرا تشارك بنشاط، مع الدول الأخرى، بهدف البحث عن حلول عملية لتحسين فعالية النظام أولا، ثم التغلب بصورة ناجحة على التحديات الماثلة فيما يتصل بالقدرات الحالية والمستقبلية، ثانيا، الدفاع عن استقلال وخبرة أعضاء الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، لكونهما من صميم عمل نظام حماية حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ثالثا، الأخذ في الاعتبار بوجهات نظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتشمل هذه الدول – بطبيعة الحال – غير أنها تشمل أيضا هيئات المعاهدات نفسها، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن المجتمع المدني.

وقد خلص التقييم الذي أجريناه في نهاية تلك العملية الطويلة إلى أن نتائجها تتسم بالإيجابية. ومع ذلك، فإن من المفيد التذكير بأن القرار ٢٦٨/٦٨ الذي اتخذناه للتو، ليس سوى بداية لعملية جديدة ترمي إلى تنفيذه. ويوفر القرار أساسا متينا، وينبغي أن تلتزم بتنفيذه جميع الجهات الفاعلة المعنية التزاما كاملا، بهدف الإسهام الفعلي في تحسين فعالية وكفاءة ذلك النظام. وينبغي التشديد على جانبين في ذلك الصدد. أولا، تقع المسؤولية الرئيسية عن وضع أساليب عمل

فعالة على عاتق هيئات المعاهدات نفسها. ثانيا، تقع على عاتقنا – نحن الدول – المسؤولية عن إبداء المزيد من الانضباط فيما يتعلق بتقديم تقاريرنا في الوقت المناسب، فضلا عن تحسين تعاوننا مع هيئات المعاهدات.

ختاما، نؤكد للجمعية أن سويسرا ستواصل العمل بنشاط من أجل تنفيذ القرار، علاوة على التعزيز المؤسسي والمالي لركيزة حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة بوجه عام.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأقاليمية، التي تشمل إيران، باكستان، بوليفيا، بيلاروس، سوريا، الصين، فنزويلا، كوبا، نيكاراغوا، وبلدي، الاتحاد الروسي.

لقد قررنا الانضمام إلى توافق الآراء في مشروع القرار ٢٦٨/٦٨ المعنون ”تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان“. ونود أن نعرب عن امتناننا للميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لأيسلندا وتونس، فضلا عن الممثل الدائم لإندونيسيا، على قيادتهم طوال هذه العملية الحكومية الدولية.

يمثّل عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد كان تحسين ذلك النظام بحق أحد الأهداف الرئيسية للمجموعة الأقاليمية خلال عملية المفاوضات التي دامت لأكثر من عامين. وتبيّن العديد من الجلسات التي عقدت في سياق العملية الحكومية الدولية بصورة واضحة أن نظام هيئات المعاهدات كان في أزمة خطيرة، وأن المشاكل المتعلقة بأدائه كانت أكثر تعقيدا وعمقا مما يبدو في بادئ الأمر.

لقد شاركت المجموعة الأقاليمية – أثناء العملية الحكومية الدولية – في حوار بنّاء مع الدول الأخرى بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بأداء هيئات المعاهدات. وعلى الرغم من أنه لم ترد جميع اقتراحاتنا في الوثيقة الختامية، فإننا نرى أن القرار الحالي يوفر أساسا للمزيد من تعزيز نظام تلك الهيئات، علاوة على تحسين أدائه.

ومن المهم الآن أن يكفل جميع أصحاب المصلحة، وخصوصا هيئات المعاهدات نفسها، التنفيذ الفوري والكامل للقرار. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تعمد الدول الأطراف إلى إعداد تقاريرها الوطنية بصورة موجزة ومقتضبة. ويجب أن تتحلى هيئات المعاهدات وخبراؤها، فضلا عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية بحق. ونأمل أيضا ألا تستخدم مختلف أحكام القرار المتعلقة بالنظر في التقارير الدورية والاتصالات الفردية لأجل تقديم طلبات جوفاء أو لا أساس لها من الصحة بغرض الحصول على مزيد من التمويل والموارد البشرية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون بوسع منظومة الأمم المتحدة برمتها كفالة فعالية أداء نظام هيئات المعاهدات، مع الأخذ في الاعتبار بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، من قبيل تعدد اللغات.

ولذلك، فإننا نتوقع الاستجابة في الوقت المناسب لجميع الطلبات التي تقدمت بها الدول الأطراف فيما يتعلق باستخدام لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، على النحو المنصوص عليه في القرار.

خلال العملية الحكومية الدولية المتعمقة، تم أيضا التوصل إلى قرار بشأن الجوانب المالية لعمل نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات. مع الأخذ في الاعتبار المناصب الواردة في القرار، لن نؤيد مستقبلاً الممارسة التي تقوم بموجبها هيئات المعاهدات بطلب تمويل إضافي أثناء دورات اللجنة الثالثة.

ينص القرار على أنه يتعين علينا دراسة حالة نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في غضون ست سنوات من أجل استعراض فعالية التدابير. وحتى ذلك الحين، سنواصل مناقشة مختلف المسائل المتصلة بأداء النظام في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة التي تعقدها الدول الأطراف وفي المنتديات الأخرى.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): ما انفكت ليختنشتاين تؤيدتعزيز واستقلالية نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ونعتبر نظام حقوق الإنسان إحدى الركائز الأساسية في الأمم المتحدة. ولذلك، فقد شاركنا بنشاط في عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي اختتمت للتو باعتماد مجموعة شاملة من الإصلاحات. ونعتبر النص إنجازا هاما سيساعد على المحافظة على النظام في وقت يتعرض فيه للتهديد بالانهيار، ولن نبرح نضمن فعالية أدائه.

يؤكد اعتماد القرار ٢٦٨/٦٨ اليوم من جديد تأكيداً واضحاً الأهمية التي ما برحت الدول توليها لعمل الهيئات المنشأة بمعاهدات. وأود أن أشكر وأهنئ الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لأيسلندا وتونس، فضلا عن الممثل الدائم لإندونيسيا، على الدور القيادي المتميز الذي اضطلعوا به في إدارة المفاوضات. ونود أيضا أن نشكر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ما قدمه من دعم قيم في التوصل إلى هذا القرار البعيد الأثر.

ستضمن الإصلاحات التي اعتمدناها للتو جودة عمل النظام وحسن أدائه في وقت تتزايد فيه باستمرار حالات التصديق على المعاهدات والتقارير التي تقدمها الدول. تحقق الإصلاحات التوازن بين زيادة الكفاءة والتمويل المستدام للنظام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار القاضي بتوفير وقت إضافي للاجتماعات، فضلا عن تبسيط إجراءات إعداد التقارير. ونحن على ثقة بأن زيادة القدرات المتاحة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير سوف تسهم إسهاما كبيرا في التصدي لمشكلة عدم تقديم التقارير التي ابتلي بها النظام لمدة طويلة. ومن دواعي سرورنا أيضا ما تنص عليه الإصلاحات من أن أي وفورات تتحقق نتيجة للتدابير المبينة سوف تخصص لعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

يمكن أن يشكل هذا الإصلاح قرارا مهماً جدا في توجيه النظام صوب غرضه الأساسي – إتاحة الفرصة للنقاش على الصعيد الوطني، والعمل كأداة لاستعراض السياسات بانتظام، ومنصة للحوار مع الأفراد من ذوي الخبرات والمؤهلات المتميزة. ولقد أكدنا في جميع مراحل العملية على أهمية احترام استقلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ونشعر بالارتياح لأن مجموعة الإصلاحات اتبعت إلى حد كبير ذلك المبدأ وتحاشت التدابير التي من شأنها أن تتداخل بدون مسوغ مع استقلالية هيئات الخبراء تلك.

تبين مبادئ أديس أبابا مدى قدرة هيئات المعاهدات على تعزيز أساليب عملها الخاصة والمحافظة على استقلاليتها. ونأمل أن تواصل جهودها في هذا الصدد، لا سيما من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفوائد المتأتية من الحوار مع الدول. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تحسين الإجراءات الانتخابية، وكفالة تعيين واختيار الأفراد الأفضل تأهيلا للعمل في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

وأخيرا، نرحب بإدراج بند استعراض في مجموعة الإصلاحات. ومن الدروس التي تعلمناها من هذه العملية أننا قد أضعنا بالتأكيد وقتاً طويلا قبل أن نتفق على التدابير التي اعتمدت للتو. ومن المؤكد أن علينا أن نواصل رصد التطورات في النظام وأن نكون على استعداد لإجراء التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء.

السيد رويدياث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة بالنيابة عن وفود الأرجنتين، وكولومبيا،

وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، والمكسيك، وبناما، وبيرو، وأوروغواي، وبلدي، شيلي. لقد شاركنا بوصفنا مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ذات التفكير المتماثل في جميع مراحل العملية الحكومية الدولية المعنية بتعزيز أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتحسين أدائه، التي اعتمدت الجمعية العامة اليوم نتائجها الختامية (القرار ٦٨/٢٥٨).

لقد كانت العملية طويلة ومعقدة وصعبة أحيانا، فهي تؤثر تأثيرا مباشرا على فعالية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. تعاملت الهيئات المنشأة بمعاهدات، من حيث قدرتها على القيام على نحو فعال برصد الامتثال للصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، مع حالة حرجة أثرت بشكل خطير على صلاحيتها للوفاء بالمهام التي أناطتها بها الدول، وبالتالي هددت عنصرا أساسيا من عناصر النظام المتعدد الأطراف لحماية حقوق الإنسان. ونعتقد أن الجمعية العامة قد قدمت اليوم استجابة فعالة لهذا التحدي.

ترحب بلدان أمريكا اللاتينية ذات التفكير المتماثل باعتماد أحكام القرار، الذي يشكل أيضاً، مع كونه يعكس بالتأكيد ما تحقق من توازن دقيق بين مختلف المواقف من السياسات، الأساسَ لتحقيق الفعالية في تحسين عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات، وذلك بفضل ما تسنى، لحسن الحظ، من تلاقي الأفكار، وتحقيق الوفورات، والالتزام بتقديم الموارد في إطار توافق بناء هدفه النهائي تحقيق حماية أفضل لحقوق الإنسان المعهود بحمايتها إلى اللجنة.

كما تحترم الصيغة التي اتُفِق عليها القوامة الذاتية والاستقلال الضروريين لعمل اللجان، وفقا لاتفاقية كل منها، وتكفل قدرة اللجان على العمل بطريقة موضوعية ونزيهة، بدون أن ننسى أن الصيغة تتضمن أيضاً الآليات اللازمة لاستكمال وتقييم التدابير المقترحة في النظام التي يمكن تحسينها، شأنها شأن كل شيء، بما في ذلك إجراء استعراض لمركز اللجان وفعالية التدابير بعد ست سنوات من هذا الاعتماد.

نحن ندين بالنتائج المرضية التي تحققت للعديد من الأشخاص الذين قاموا بدور رائد وبناء في العملية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للميسرين، السفير كريتا غونارسدوتير، ممثل أيسلندا، والسفير ديسرا بيركايا، ممثل إندونيسيا، والسفير محمد خالد الخياري، ممثل تونس، والخبراء الذين ساعدوهم، السادة فاردي، وأريف، ونونا، وديانا، وأميرة نور، على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم والتزامهم، وذكائهم، وانفتاحهم، مما مكننا، أخيراً في شباط/فبراير، من التوصل إلى العناصر الأساسية لاتفاق كان في نظر الكثيرين ضربا من الخيال.

قدمت شتى الجهات الفاعلة المشاركة خلال السنوات الثلاث الماضية وجهات نظر وشواغل مختلفة إلى طاولة المفاوضات، ما يعكس الحقائق المتنوعة والمتعددة التي تعمل فيها والتي يجب أن تكون مألوفة لدى اللجان نفسها. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للدور القيادي الذي تقوم به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، التي عملت، حتى قبل الشروع رسميا في العملية الحكومية الدولية، على تشجيع التفكير في كيفية تحسين أداء اللجان المنشأة عملا بمعاهدات حقوق الإنسان. وأعربت عن قلقها من أننا نتصدى للحالة الخطيرة التي تجد اللجان نفسها فيها، وقررت إجراء مشاورات واسعة مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية التي تؤهلها وظائفها للمشاركة في المناقشة: الدول، واللجان وخبراؤها، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، التي أثرت مساهماتها البالغة الأهمية الأفكارَ والوثائق التي بحثت خلال مناقشات العملية الحكومية الدولية.

ونود أن نلخص باختصار العناصر الرئيسية في القرار التي تؤيدها مجموعتنا باستمرار وشجعتنا على الاعتقاد بأنها يمكن أن تسهم بشكل فعال في تعزيز عمل اللجان بطريقة واقعية وشاملة ومستدامة. فيما يتعلق بالتدابير العملية لتحسين الكفاءة، نود أن نسلط الضوء على وقت العمل الإضافي الممنوح للجان والمحسوب على أساس مستدام، بما في ذلك تخصيص موارد مالية وبشرية كافية للجنة الفرعية لمنع التعذيب ولبعثتها للقيام بزيارات ميدانية؛ والدفع من أجل تبسيط إجراءات تقديم التقارير؛ وتقديم الدول وثائق أساسية مشتركة وتحديثها، ضمن تدابير أخرى.

فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تحسين التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة، نود أن نشير إلى الموارد المخصصة لبناء القدرات الضرورية للدول والدور الذي ينبغي أن تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكاتبها الإقليمية، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن تدابير زيادة إمكانية الوصول، على سبيل المثال لا الحصر. تشمل التدابير التي من شأنها أن تساعد على تحسين التنسيق والقدرة على التنبؤ بعمل اللجان بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تنسيق ومواءمة أساليب عمل اللجان، وحوارها مع الدول، وقيامها بصياغة ملاحظات ملموسة ومركزة في تعليقاتها وتعقيباتها العامة.

الإسبانية/١٠

وأخيرا، بخصوص التدابير الرامية إلى تعزيز شفافية النظام ومصداقيته واحترام استقلاله، من قبيل بث الجلسات العلنية في المستقبل عبر الإنترنت وقيام الوفود بعقد المؤتمرات عبر الفيديو كتدبير إضافي لتيسير مشاركة أكبر – بهدف العمل، من خلال العمليات الوطنية، على كفالة سمو الميزات الأخلاقية والصفات المهنية التي يتحلى بها خبراء اللجان، والإدانة القوية لأي أعمال انتقامية ضد الذين يتعاونون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والتنويه بفائدة المبادئ التوجيهية لأديس أبابا كتدابير للتنظيم الذاتي – كل ذلك يفضي إلى مبدأي التعاون والحوار الحقيقي اللذين ينبغي أن ينظّما العلاقة بين الدول واللجان، وكلتاهما لديها مصلحة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتدرك مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ذات التفكير المتماثل أن الموافقة على تلك القرارات ليست في أي حال من الأحوال نهاية الطريق. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الوثيقة التي اعتمدت توفر أدوات لمساعدة اللجان والدول على الامتثال لالتزاماتها بشكل أفضل. ونعلم أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله في سبيل زيادة مستوى امتثال الدول لالتزامها القانوني على نحو كبير بتقديم التقارير الدورية التي يجب تناولها في الوقت المناسب، ومن ثم مساعدتها على تنفيذ التوصيات. كما لا يسعنا أن نتجاهل أنّ الالتزام بوضع تقارير متعددة وفقا لمختلف جداولها الزمنية يمثل تحديا للدول، وليس للدول الصغيرة فحسب. ونتيجة لذلك، نعتقد أن قيام تنسيق أفضل للنظام بشكل عام أمر جيد بغية كفالة قدر أكبر من إمكانية التنبؤ تجاه دورات الإبلاغ، وتنظيم هذه العملية ككل، مثلما ينص عليه القرار، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي أيضا إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

وفي الختام، نود أن نكرر التزامنا بنشر مضمون القرار على نطاق واسع، والطلب إلى جميع أصحاب المصلحة الآخرين بأن ينشروه، بحيث يصبح مضمونه معروفا ومفهوما ومعمما بما فيه الكفاية في مختلف قطاعات مجتمعاتنا المعنية بتقديم التقارير الدورية إلى اللجان. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذا سوف يؤدي إلى تحقيق هدفنا الأساسي، ألا وهو التحسّن الفعال على أرض الواقع للتمتع بحقوق الإنسان من جانب ملايين الرجال، والنساء، والفتيات، والفتيان الذين يستحقون في نهاية المطاف

أن يعمد النظام المتعدد الأطراف إلى تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم وحمايتها، والجهود التي نبذلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة لوفد المكسيك.

السيدة كولين أورتيغا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفد المكسيك أن يؤيد البيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ذات التفكير المتماثل. وأود أن أشكر مكتب اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، وأن أشكر كذلك الأمانة العامة والمنسقين الذين ساعدونا خلال هذه الدورة الأولى المستأنفة، على عملهم والتزامهم. وأقدّر أيضا حقيقة أن الأمين العام كان حاضرا في هذه الجلسة.

إن المسائل التي نوقشت في الدورة الأولى المستأنفة للجنة الخامسة مكّنت من إحراز تقدم بشأن الجوانب التي تشكل أهمية خاصة لوفدي. فالمساءلة هي إحدى الركائز المركزية لإيجاد إدارة فعالة وتتسم بالكفاءة، الأمر الذي يتطلب اهتمام الأمانة العامة والتزامها. وتعزيز ثقافة المساءلة، التي تستند إلى الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر المؤسسية، سيؤدي إلى قيام منظمة قوية وشفافة.

والانتهاء من المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي سيمكّن من استضافة الدورة المقبلة للجمعية العامة في البناء المعاد تجديده، ينبغي أن يوفر لنا عددا من الدروس المستفادة التي يمكن تشاطرها، كتدبير وقائي، مع مبادرات مماثلة بغرض تجنب الزيادات في تكاليف برامج البناء في منظومة الأمم المتحدة.

والموافقة على وظيفة بدوام كامل لممثل الأمين العام في مجال الاستثمار في صندوق المعاشات التقاعدية سوف تجعل من الممكن، من جانبها، تعزيز هذا المجال الهام بغية دعم الذين عملوا بتفان لهذه المنظمة خلال تقاعدهم.

ويود وفدي أيضا أن يشير إلى المبادرة التي تتعلق بتنقل الموظفين ضمن المنظمة. فالقرار ٦٨/٢٦٥ الذي اتخذ اليوم، يشير إلى استعداد الدول الأعضاء لدعم الأمين العام، ولكنه ينص على أن الجمعية العامة بحاجة إلى الحصول على المعلومات التي لا يمكن توفيرها إلا عندما يتم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويكون نظام أوموجا قيد العمل في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وتود المكسيك أن تنوّه بالممثلين الذين جعلوا من الممكن التوصل إلى اتفاق متوازن في هذا المجال، وهو هام جدا لمنظمتنا.

ومع اعتماد إطار التنقل المنظّم بصيغته المنقحة، سيكون لدى مسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها إطار مناسب كي يقوم الأمين العام بإنشاء فرقة عمل دينامية ومرنة تكون قادرة على التصدي للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، وتدريب الموظفين وتطوير أنفسهم مهنيا، بغية أن يسهموا إسهاما أفضل في تحقيق مقاصد منظمتنا ومبادئها. وتدرك المكسيك أن سياسة التنقل التي تنتهجها الأمم المتحدة سوف ترمي إلى معالجة جميع المسائل ذات الصلة بالحياة المهنية لموظفيها على النحو الكافي.

ويأمل وفدي مخلصا أن تعمد الأمانة العامة، بخصوص المسائل المؤجلة إلى الدورة الثانية المستأنفة وإلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، إلى تقديمها مع البنود التي تطلبها الدول الأعضاء أثناء مداولات اللجنة الخامسة خلال الدورة الرئيسية والدورة الأولى المستأنفة، بغية التمكّن على نحو قاطع من الموافقة عليها في سبيل تيسير الامتثال للولايات التي تتفق عليها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على قيادتكم، السيد الرئيس، التي كانت ضرورية للمضي قدما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في اللجنة، مما سيجعل من الممكن لمنظمتنا أن تتصدى بكفاءة وفعالية للتحديات التي نواجهها في عالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الختام، اسمحوا لي أن أسارع إلى التنويه بالعمل المضني الذي قام به رئيس اللجنة الخامسة وبتفانيه هو ومكتبه والأمانة العامة، الأمر الذي وفّر الدعم لعمل اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.